

قوة الإنسانية

المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون
للالصليب الأحمر والهلال الأحمر
٩-١٢ ديسمبر ٢٠١٩، جنيف



الاجتماع التحضيري

للمؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر

التقرير الموجز

27-28 يونيو 2019

المركز الدولي للمؤتمرات بجنيف

Rue de Varembe, 15 – 1211 Geneva, Switzerland

مقدمة

عُقد اجتماع تحضيرى غير رسمى للمؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المؤتمر الدولي) يومي 27 و28 يونيو 2019. وقد دعا إلى الاجتماع - الذي كان مفتوحاً لجميع أعضاء المؤتمر الدولي - الجهتان المشاركتان في تنظيم المؤتمر الدولي، وهما الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) واللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية).

ويعرب المنظمون عن امتنانهم لجميع الأعضاء الذين حضروا، ويشكرونهم على مساهماتهم البتاءة والرصينة في أثناء المناقشات. كما يتقدم المنظمون بالشكر لحكومة سويسرا على دعمها السخي لهذا الاجتماع، وعلى ما تقدمه في إطار التحضير للمؤتمر الدولي بشكل عام.

وكان الهدف من هذا الاجتماع إتاحة فرصة لتبادل الآراء حول مشاريع القرارات الأولية المقترحة للمؤتمر الدولي، التي جرى تعميمها يوم 7 يونيو 2019، وهذه القرارات هي:

- تلبية احتياجات الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي
- إدماج القانون الدولي الإنساني في القوانين الوطنية: خريطة طريق لتحسين تنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني

● الاستجابة لأوجه الضعف المتغيرة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة: كيفية مساهمة الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

● إعادة الروابط العائلية مع احترام الحق في الخصوصية، بما في ذلك ما يتعلق بحماية البيانات الشخصية

● قوانين وسياسات إدارة الكوارث التي تراعي المخاطر المناخية وتكفل عدم إغفال أحد.

وقد أتاح هذا الاجتماع لأعضاء المؤتمر الدولي الالتقاء وتحديد المجالات التي تغطي بتوافق واسع النطاق في القرارات المقترحة، والمجالات التي تتطلب مزيداً من الاهتمام. وترأس الاجتماع السيد «بالتزار شتيلين» نائب المدير العام للجنة الدولية بالتشارك مع السيدة «جولي لين هال»، مديرة مكتب الأمين العام للاتحاد الدولي. وحضر الاجتماع كذلك السيد وكيل المؤتمر الدولي، ورئيس اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر (اللجنة الدائمة)، ونائب رئيسها، وعضو منتخب آخر بها.

ويسعى هذا التقرير إلى استعراض العناصر الأساسية للمناقشات التي جرت في أثناء الاجتماع التحضيري، ولا يتضمن أو يشير إلى التعليقات المكتوبة التي قدمها الأعضاء قبل الاجتماع أو بعده. وصدر هذا التقرير تحت سلطة الرئيسين المتشاركين للاجتماع، اللذين أعلننا في أثناء الاجتماع عن أن وثيقة بهذه الصفة ستصدر، وأكدنا على أنه ينبغي اعتبار هذه الوثيقة أداة للعمل وأنها لا تنطوي على أي قيمة رسمية.

ملخص وقائع الاجتماع

عُقد الاجتماع على مدى يوم ونصف وشهد تبادلًا مثمرًا للآراء بين المشاركين. وتألف المشاركون من ممثلين من 87 دولة و92 جمعية من الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية)، بالإضافة إلى ممثلين من اللجنة الدائمة والاتحاد الدولي واللجنة الدولية، ووكيل المؤتمر. وعقب الكلمة الافتتاحية للرئيسين المتشاركين أعلن رئيس اللجنة الدائمة عن اختيار اللجنة اسمي شخصين مرشحين لمنصبين رفيعي المستوى بالمؤتمر. وبعد موافقة مجلس المندوبين الذي سيعقد يوم 8 ديسمبر 2019، سيرشحان للانتخاب في المؤتمر الدولي، وذلك وفقاً للنظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (النظام الأساسي). والمسؤولان المقترحان هما السيدة ناتيا لولادزي، رئيسة جمعية الصليب الأحمر الجورجي لمنصب رئيس المؤتمر الدولي، وسعادة السيدة ماريا ديل سوكورو فلوريس ليرا، سفيرة المكسيك وممثلاها الدائم لمنصب رئيس لجنة الصياغة.

وقد عرضت لجنة التنظيم المشتركة للمؤتمر الدولي مقدمة موجزة ولحمة عامة عن المستجدات بشأن الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي.

وأكد الرئيسان المتشاركين على أنه بالرغم من كون الاجتماع غير رسمي ولم يُنص عليه في النظام الأساسي، فإنه من الضروري أن تركز المناقشات والمداولات إلى المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة)، أي أن يتجنب المتحدثون الانخراط في مجادلات ذات طابع سياسي أو عرقي أو ديني أو أيديولوجي.

وركر الاجتماع بعد ذلك على كل مشروع من مشاريع القرارات الأولية المقترحة، الواحد تلو الآخر. وأعطى الرئيس المشارك للمتشاركين للاجتماع التحضيري مقدمة موجزة لكل قرار وعرضًا لأهدافه، وبيّنا كيف أخذت ملاحظات الأعضاء السابقة في الاعتبار في صياغة مشروع القرار الأولي، وذلك للتمهيد لتبادل الآراء بين المشاركين.

مُلخص المناقشات

هذا الملخص هو تحليل عام من الرئيسين المتشاركين للمواضيع الرفيعة المستوى التي حُدثت لكل قرار، بما في ذلك المواضيع التي تتطلب مزيدًا من المشاورات خلال الأشهر المقبلة. والهدف من ذلك هو تيسير عمل لجنة الصياغة في أثناء المؤتمر الدولي، وبالتالي اعتماد القرارات المقترحة بالإجماع.

القرار: تلبية احتياجات الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي

التقييم العام: لقي مشروع القرار المقترح المعنون «تلبية احتياجات الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي» قبولًا حسنًا من أعضاء المؤتمر الدولي الحاضرين في الاجتماع، وأظهروا دعمًا واسع النطاق بشكل عام لمشروع القرار الأولي. وأكد كثير من الأعضاء الأهمية الكبرى للصحة النفسية والسلامة النفسية والاجتماعية بوصفها عنصرين أساسيين للصحة العامة، وأفادوا أن الوقت مناسب لاتخاذ إجراءات والتزامات في هذا المجال. وألقي الضوء على أن هذه القضية تتطلب عملاً جماعيًا من أجل تلبية هذه الاحتياجات التي غالبًا ما تُغفل.

مجالات تتطلب مزيدًا من التوضيح: إلى جانب الدعم العام الذي قوبل به القرار، كانت هناك عدة مقترحات بتقديم توضيحات، يمكن إنجازها في ما يلي:

- تحديد أدوار مكونات الحركة ومسؤولياتها، وكيفية تكامل هذه الأدوار مع الأدوار التي تضطلع بها الدول بشكل أكثر وضوحًا.
- توضيح نطاق تطبيق القرار في مجالات عدة؛ على سبيل المثال: ما إذا كان القرار يشير إلى الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي في حالات الطوارئ فقط، أم بعدها كذلك؛ وما إذا كان مفهوم الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي يشمل اضطرابات الصحة النفسية السابقة؛ وما إذا كانت ثمة روابط بين هذه المشاكل وبين تعاطي المخدرات؛ وما إذا كان من الضروري وجود روابط أكثر صراحة بقضايا مثل الهجرة وتغير المناخ.
- توضيح السياقات الثقافية المختلفة أو الإقرار بها، وطرق تناول الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي.

● النظر في استخدام لغة أكثر «إدماجًا»، وشمول الناس الذين قد يواجهون مخاطر أكثر من غيرهم أو مخاطر خاصة، بمن فيهم المراهقون والسكان الأصليون والأشخاص الذين يعانون من مشاكل صحة نفسية سابقة ومتعاطو المخدرات أو الكحول.

● توضيح الحالات التي تشملها عبارة «غيرها من حالات الطوارئ»، أو إيجاد عبارة بديلة.

مجالات تتطلب مزيدًا من التطوير: في أثناء المناقشات، أدلى الأعضاء بتعليقات حول كيفية تعزيز هذا القرار وتطويره، بالبناء على محتوى مشروع القرار الأولي الحالي. ويمكن إيجاز هذه المقترحات في ما يلي:

● ربط القرار بالأطر والمعايير ذات الصلة، على سبيل المثال تلك التي وضعتها منظمة الصحة العالمية.

● اقترح بعض الأعضاء توخي مزيدٍ من الوضوح بشأن التوقعات إزاء الصكوك القانونية ذات الصلة وطالب بتوخي مزيدٍ من الدقة في ما يخص الالتزامات القانونية بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان المتعلقة بتلبية احتياجات الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي.

● زيادة التأكيد على الوقاية، والجهود المجتمعية في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي والقدرة على الصمود، وإدماج الموظفين والمتطوعين.

● النظر في الكيفية التي يمكن للقرار بها أن يأخذ في الاعتبار العوامل التي تجعل فئات معينة من الناس (كالمراهقين، والمهاجرين، والمحتجزين) معرضين للخطر، والمخاطر الخاصة التي تواجهها هذه الفئات، وإلقاء مزيد من الضوء على أثر ترحال السكان على الصحة النفسية.

● تناول المسائل المتعلقة ببناء القدرات والتدريب والفجوات في الأنظمة الرسمية، والكيفية التي يمكن للحركة أن تدعم بها هذه الجوانب على نحو أكثر صراحة.

أعرب الكثير من الأعضاء عن نيتهم تقديم ملاحظات مكتوبة بحلول الموعد النهائي المحدد؛ 31 يوليو، ويتطلع الرئيسان المتشاركان إلى تلقي هذه المشاركات.

القرار: إدماج القانون الدولي الإنساني في القوانين الوطنية: خريطة طريق لتحسين تنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني

التقييم العام: لقي مشروع القرار الأولي المقترح بشأن «إدماج القانون الدولي الإنساني في القوانين الوطنية: خريطة طريق لتحسين تنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني» ترحيبًا من جانب الحاضرين في الاجتماع، الذين كرروا تأكيدهم على أن القانون الدولي الإنساني يأتي في صميم عمل المؤتمر الدولي. وأظهرت الملاحظات التي أدلى بها في أثناء الجلسة الدعم

الكبير للقرار المقترح، الذي وصفه المشاركون بأنه متوازن جدًا ويؤكد المجالات الرئيسية التي يمكن فيها تعزيز تنفيذ القانون الدولي الإنساني على المستوى الوطني. وقد أقر الأعضاء بالسياق الحالي الذي أُقترح فيه هذا القرار ورحبوا بالنهج البراغماتي الذي ينتهجه.

مجالات تتطلب مزيدًا من التوضيح: إلى جانب الدعم الواسع النطاق الذي أعرب عنه المشاركون لهذا القرار، كان هناك عدد من الملاحظات والأسئلة المحددة التي تتطلب مزيدًا من التوضيح. وقد أحاط الرئيسان المشاركون علمًا بالمقترحات التي تتطلب إجراء تغييرات أو تقديم توضيحات أو إظهار فروق دقيقة، وأوجز الملاحظات بشكل عام في ما يلي:

- توضيح دور الجمعيات الوطنية، بما في ذلك دورها في نشر القانون الدولي الإنساني، والتعبير عن هذا الدور بصياغة أكثر اتساقًا مع صياغة النظام الأساسي.
- النظر في ما إذا كان القرار يمتلك القدرة على تشجيع الدول على النظر في العلاقة بين اللجان الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني والجمعيات الوطنية.
- تسليط مزيد من الضوء على أهمية التعاون وتبادل الآراء في ما بين اللجان الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني، ليس على المستوى الوطني فحسب، وإنما أيضًا من حيث تشارك الممارسات السلمية مع البلدان والمناطق الأخرى.
- توضيح صيغة التصديق على معاهدات القانون الدولي الإنساني والطريقة التي يعبر بها عن التزامات القانون الدولي الإنساني.

مجالات تتطلب مزيدًا من التطوير: قُدمت اقتراحات أيضًا، في ثنايا المناقشات، بشأن بعض الجوانب التي يمكن فيها تطوير القرار أو تعزيزه، وهي كما يلي:

- ذكر العديد من الأعضاء مسألة حماية الشارة بوصفها مجالًا إضافيًا يمكن أخذه في الاعتبار في القرار. وذكروا أنه ثمة حاجة إلى النظر في كيفية إبراز هذه المسألة من دون التأثير على النهج غير المواضيعي الذي ينتهجه القرار.
 - ذكر العديد من الأعضاء أن ثمة حاجة إلى التفاعل مع الزعماء الدينيين والجماعات الدينية في أنشطة نشر القانون الدولي الإنساني، وإلى تضمين هذا الموضوع في القرار المقترح.
 - اقترح بعض الأعضاء تعزيز الإشارة إلى اللجنة الدولية لتقصي الحقائق أو تعزيز دورها في هذا القرار.
 - النظر في «البعد الرقمي» لهذا العمل والإشارة إلى ذلك بشكل أكثر صراحة.
 - توخي مزيد من الصراحة بشأن المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، وإمكانية التذكير بهذه المبادئ في نص القرار.
 - نظرًا لأهمية الشباب، اقترح أخذ هذا العنصر الديمغرافي في الاعتبار عند التطرق إلى الفئات المستهدفة بالقرار.
- عبر كثير من الأعضاء كذلك عن نيتهم تقديم ملاحظات مكتوبة بشأن القرار بحلول الموعد النهائي المحدد؛ 31 يوليو، وهو أمر مرحب به وسيفيد في الدفع بهذا القرار قدمًا إلى مائدة المؤتمر الدولي.

القرار: الاستجابة لأوجه الضعف المتغيرة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة: كيفية مساهمة الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

التقييم العام: القرار المقترح مرتبط بموضوع المؤتمر الدولي «أوجه الضعف المتغيرة». وستنظم حول هذا الموضوع نقاشات في مجالات مثل أثر تغير المناخ على الاحتياجات الإنسانية، وصعوبات الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية، وتنامي الجوائح، واحتياجات المهاجرين والنازحين المستضعفين. وبدلاً من اقتراح التزامات جديدة في هذه المجالات يركز القرار على الكيفية التي يمكن للجمعيات الوطنية أن تسهم بها في إنجاح أهداف التنمية المستدامة، ذلك الإطار الشامل الذي يعبر عن أهداف الدول والتزاماتها المشتركة بمعالجة المشاكل الجذرية المتعلقة بكل مجال.

على خلاف الوضع مع القرارات الأخرى لم يتمكن المنظمون من تشارك مجموعة معدة سلفاً من «العناصر» لهذا القرار، وعليه مثل مشروع القرار الأولي هذا الفرصة الأولى للأعضاء للنظر في القرار المقترح وإبداء ملاحظاتهم عليه. ورحب الكثير من الوفود بمشروع القرار الأولي، معربين عن دعمهم للغرض المراد من القرار؛ وهو توضيح كيفية مساهمة الجمعيات الوطنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتشجيع التعاون المعزز بين الجمعيات الوطنية والسلطات التي تتعامل معها.

أقر العديد من الوفود بأن دور الجمعيات الوطنية بوصفها هيئات مساعدة للسلطات العامة في مجال العمل الإنساني قد توسع بمرور الوقت ليشمل الكثير من الأنشطة التي تُنفذ في وقت السلم، والتي تتنوع بين بناء القدرة على الصمود وأنشطة الصحة العامة، وهي أنشطة لا تقتصر على «الاستجابة لحالات الطوارئ». وأعرب العديد من الوفود عن تقديرهم لحسن توقيت هذا القرار المقترح بوصفه وسيلة لدفع الجهود العالمية الحالية في مجال توطين العمل الإنساني. غير أن تساؤلاً طُرح حول ما إذا كان قرار كهذا هو الوسيلة المناسبة لبناء أواصر هذا التعاون أم إن هذا الأمر قد يبدو سابقاً لأوانه في هذه المرحلة.

مجالات تتطلب مزيداً من التوضيح:

- شعر عدد من الوفود أن أهداف القرار ليست واضحة بما يكفي، وأن نصه مُسهب ويخوض في كثير من التفاصيل. وطالب العديد منهم كذلك بإيلاء اهتمام أكبر للترابط بين المسائل الإنسانية والتنمية، وخاصة في ما يتعلق بعمل الحركة وفقاً لمبادئها الأساسية.
- وطرح كذلك عدد من التعليقات الإضافية التي تتناول أموراً محددة، ولا سيما حول القسم الخاص بالمجموعات الضعيفة، وحول تعديل الصياغة لتوافق صياغة أهداف التنمية المستدامة.

مجالات تتطلب مزيداً من التطوير:

- اقترح العديد من الوفود أن يتناول القرار تدابير التنفيذ وإجراءاته بمزيد من الوضوح، والتعبير بصراحة أكثر عن مسألة التفاعل بين أوجه الضعف المختلفة التي تطرق إليها القرار، كالتفاعل بين أوجه الضعف المتعلقة بتغير المناخ والصحة على سبيل المثال.

وبشكل عام، أقرت المناقشات حول هذه القرار المقترح على نطاق واسع بقيمة عمل الجمعيات الوطنية في دعم أهداف التنمية، بما في ذلك في ما يتعلق بالترابط بين المسائل الإنسانية والتنمية وفي القضايا المتعلقة بالقدرة على الصمود، مع الإقرار كذلك بقيمة إجراء حوار بشأن الدور المتطور للجمعيات الوطنية في ضوء العوامل الحالية والناشئة المسببة للضعف.

القرار: إعادة الروابط العائلية مع احترام الحق في الخصوصية، بما في ذلك ما يتعلق بحماية البيانات الشخصية

التقييم العام: قبل مشروع القرار الأولي بشأن «إعادة الروابط العائلية مع احترام الحق في الخصوصية، بما في ذلك ما يتعلق بحماية البيانات الشخصية» بدعم واسع النطاق من الأعضاء الحاضرين في الاجتماع، خاصة نظرًا لارتباطه بمجال رئيسي في عمل الحركة. وقد أبدت عدة تعليقات تربط بين هذا القرار المقترح وفكرة الثقة في العمل الإنساني، التي تمثل إحدى ركائز المؤتمر الدولي. وبشكل أكثر تحديدًا، جرى التأكيد على الأهمية البالغة لفكرة الثقة بالنسبة إلى خدمات إعادة الروابط العائلية التي تضطلع بها الحركة، ومعالجتها البيانات الشخصية. فينبغي أن يعلم أولئك الذين يتلقون المساعدة الكيفية التي تُستخدم بها بياناتهم وأن يطمئنوا إليها، وأن يكونوا على ثقة بأن بياناتهم تعالج لأغراض إنسانية بحتة، وأن يوافقوا على أن تنتقل مكونات الحركة بياناتهم لأغراض إعادة الروابط العائلية.

ويتضح من التعليقات التي أدلى بها الأعضاء أن الموضوع حسن التوقيت ومهم وجدير بأن يتناوله المؤتمر الدولي، وأن إيجاد حلول جيدة وضمان إمكانية أن تتكيف خدمات إعادة الروابط العائلية مع البيئة المتغيرة بات أهم من أي وقت مضى. وبالنظر إلى تركيز القرار على الحفاظ على الروابط العائلية وكشف مصير أفراد العائلات الذين ذهبوا في عداد المفقودين، رأى الحاضرون أنه بهذا يستمد جذوره من تاريخ الحركة ومبادئها الأساسية. وأشارت وفود عديدة إلى أن القرار يحقق التوازن بين مسؤوليات الدول والتفويض الممنوح لمكونات الحركة والأنشطة التي تضطلع بها، بما في ذلك الدور المساعد الذي تنهض به الجمعيات الوطنية في العمل الإنساني. وذكر كذلك ارتباط الموضوع بالتكنولوجيات الحديثة، وضرورة إحداث توازن دقيق بين الانتفاع بالتكنولوجيات الحديثة في مجال العمل هذا، والحرص على عدم «إلحاق ضرر رقمي».

مجالات تتطلب مزيدًا من التوضيح: إلى جانب الملاحظات الإيجابية التي أدلى بها الحاضرون، طلب عدد منهم مزيدًا من التوضيح، ولا سيما في ما يتعلق بالألفاظ والمفاهيم والتنفيذ. وتتمثل المجالات الرئيسية التي طُلب فيها التوضيح في ما يلي:

- جرى التأكيد على أن الجمعيات الوطنية تظل مُلزَمة بالامتثال لتشريعات حماية البيانات المحلية والإقليمية.
- اقترح أن يحيط القرار علمًا، أو يُضمّن إشارات مرجعية إلى أطر وتدابير ذات صلة، بما في ذلك تلك المعتمدة لدى الأمم المتحدة وفي ما يتعلق بحقوق الإنسان. وقد أثارت بعض الوفود تساؤلات حول صياغة القرار والأطر القانونية المذكورة فيه، ولا سيما تلك التي لم تحظ بدعم جميع الأعضاء.
- حذرت بعض الوفود من استخدام ألفاظ ومفاهيم لا تحظى بقبول عالمي، وذلك لضمان الوصول إلى إجماع حول القرار (المفاهيم المتعلقة بحماية البيانات والخصوصية على سبيل المثال).

- طلب توخي مزيد من الوضوح بشأن المعايير المتضمنة في «مدونة السلوك المعنية بحماية البيانات الخاصة بإعادة الروابط العائلية»، وبسبب الآثار المترتبة على الدول من الناحية العملية إذا ما «أقرت» هذه الوثيقة أو «أحاطت بها علماء».
- هناك حاجة إلى تصحيح الترجمة الإسبانية للقرار، في الجزء التالي من فقرة المنطوق رقم 10: "[الإقرار] بمدونة السلوك المعنية بحماية البيانات الخاصة بإعادة الروابط العائلية بوصفها أساسًا متينًا لحماية البيانات الشخصية".

مجالات تتطلب مزيدًا من التطوير: من بين المجالات التي بها مساحة للتطوير والتي أدلى فيها الأعضاء بتعليقات بناءة ما يلي:

- تطوير الفقرة 9 من منطوق القرار وتوضيحها أكثر مما هي عليه، إذ أفاد العديد من الوفود بأن هذه الفقرة تضمنت الكثير من الأفكار والمفاهيم. وينبغي إعادة صياغة نص القرار لتبسيط محتواه وتوضيح الالتزامات المقترحة.
- تضمين المبادئ الأساسية لحماية البيانات الشخصية في القرار، وتناول مسائل الشفافية والثقة والموافقة والمسؤولية والمساءلة المتعلقة بمعالجة البيانات بشكل ملموس أكثر.

وأحاط الرئيسان المشاركان علماءًا بالتعليقات التي أُبديت بشأن بعض الصياغات والتفاصيل، وسيأخذانها في الاعتبار لدى إعداد مشروع القرار الرسمي. وعبر الكثير من الوفود عن نيتهم تقديم ملاحظات مكتوبة بشأن القرار المقترح بحلول الموعد النهائي المحدد؛ 31 يوليو، ويتطلع المنظمون إلى تلقي هذه المشاركات.

القرار: قوانين وسياسات إدارة الكوارث التي تراعي المخاطر المناخية وتكفل عدم إغفال أحد

التقييم العام:

لطالما مثل المؤتمر الدولي منتدًى دوليًا للحوار بشأن قانون إدارة الكوارث منذ أن طرحت فكرة هذا القانون في عام 2003. ومنذ ذلك الحين، قدمت أكثر من 90 جمعية وطنية مساعدة فنية لحكوماتها في هذا الشأن. وأعرب المشاركون في الاجتماع عن تقديرهم لاستحداث أداة مفيدة إضافية للدفع قدمًا بجدول الأعمال هذا، وهذه الأداة هي قائمة مرجعية لدعم واضعي السياسات المحليين في تقييم تشريعاتهم وسياساتهم المحلية في مجال التأهب للكوارث ومواجهتها، مع اتخاذ الفجوات المشتركة وأفضل الممارسات على المستوى العالمي معايير مرجعية للمقارنة. ويقترح مشروع القرار هذا أن تعزز الدول أطرها القانونية المعنية بإدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ، ودمجها في أنظمتها دمجًا تامًا، مع إيلاء اهتمام أكبر لحماية أشد الجماعات عرضة للخطر واحتوائها.

ولاقَت أهداف هذا القرار ونطاق تطبيقه دعمًا واسع النطاق. وأفاد كثير من الوفود أن الملاحظات السابقة روعيت في صياغة نص مشروع القرار الأولي. كما رحب كثير من الوفود بالربط بين إدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ، والنظرة المتكاملة والشاملة للمجالين؛ وطلب بعضهم بأن يُعبّر عن التكيف مع تغير المناخ بوضوح أكثر.

مجالات تتطلب مزيدًا من التوضيح:

- الركن الأساسي في القرار هو ضمان عدم إغفال أحد؛ وبالقدر الذي قابل به هذا الهدف بتقدير بالغ، فقد أثار عددًا من التعليقات بشأن الفئات المختلفة والاحتياجات التي يجب أن يسلط القرار الضوء عليها. وقد طالب العديد من الوفود ذكر فئات بعينها؛ كالفتيات والنساء والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، والمتشردين، والناس الذين يعانون مشاكل طبية سابقة. وأقر البعض الآخر من الوفود بصعوبة إحداث توازن بين الإشارة إلى فئات بعينها ومخاطر استبعاد فئات أخرى نتيجة لذلك.
- ومع ذلك كان هناك دعم بشكل عام للاعتراف بالأثر المتفاوت للكوارث وتغير المناخ على الفئات المهمشة، ولا سيما على الأشخاص ذوي الإعاقة، وبالتالي الاعتراف بالالتزام بتلبية الاحتياجات الخاصة لهذه الفئات.
- طلب عدة وفود توضيحًا لألفاظ مثل «تراعي / يراعي / مراعاة المخاطر المناخية»، أو مراجعة مصطلحات معينة مثل: استخدام لفظ «خطر»، وليس فقط «خطر طبيعي».

مجالات تتطلب مزيدًا من التطوير:

- رغب العديد من الوفود في إيلاء اهتمام خاص بالشباب، ليس فقط بوصفهم متضررين من الكوارث وتغير المناخ، ولكن باعتبارهم أيضًا جزءًا من المستقبل.
- وسلط العديد من الوفود عند إعطائه الكلمة الضوء على دور الجمعيات الوطنية (والمنظمات الإنسانية المحلية بشكل عام) في الحيلولة دون وقوع الكوارث واقترح أن يُذكر ذلك بوضوح أكثر في مشروع القرار الرسمي.
- اقترح العديد من المتحدثين تضمين إشارة صريحة تشجع الدول على التماس المشورة والدعم من الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي عند استخدام طرق مبتكرة للعمل في مجال إدارة مخاطر الكوارث أو التفكير في ذلك، ومن هذه الطرق وضع برامج المساعدات النقدية والتمويل القائم على التنبؤ.
- علاوة على هذا، أشارت وفود إلى أهمية استشارة الناس الذين قد يكونوا متأثرين أكثر من غيرهم بأخطار تغير المناخ والظواهر المناخية الحادة لدى مراجعة التشريعات المعنية بالمخاطر المتعلقة بالكوارث ووضعها.
- وأكد العديد من الوفود على أهمية إدارة المخاطر المتعلقة بالكوارث، وأبدت البلدان والجمعيات الوطنية الأكثر عرضة للكوارث دعمًا قويًا للقرار وللعمل على استحداث تشريعات للحد من المخاطر المتعلقة بالكوارث والتكيف مع تغير المناخ.

ذكر كثير من المتحدثين أهمية تنفيذ هذا القرار، وأبدت الوفود اهتمامًا بالمساعدة في وضع الصيغة النهائية للقائمة المرجعية المقترحة حول التأهب للكوارث ومواجهتها. وأجاب أحد الرئيسيين المتشاركين بأن مسودة القائمة المرجعية متاحة على الموقع الإلكتروني للمؤتمر الدولي، وأن أي تعليقات على المسودة مُرحَّب بها حتى تاريخ 31 أغسطس. وستكون المسودة النهائية متاحة على الموقع الإلكتروني إلى جانب الوثائق الرسمية بتاريخ 25 أكتوبر، وكذلك في المؤتمر الدولي.

الخطوات المقبلة في عملية التشاور

يشجع المنظمون جميع الأعضاء على مواصلة حوارهم وتفاعلهم طوال الفترة المقبلة ولحين حلول موعد المؤتمر الدولي، بهدف الوصول إلى إجماع بشأن القرارات المقترحة في أثناء المؤتمر الدولي.

وستستمر المشاورات في صورة اجتماعات مجموعة السفراء (من المقرر عقد الاجتماع التالي في 2 سبتمبر في الساعة 03:00 م، في مقر الاتحاد الدولي بجنيف)، وجلسات إحاطة للبعثات الدائمة، وندوات عبر الإنترنت، واجتماعات مع الجمعيات الوطنية خلال الأشهر المتبقية حتى موعد المؤتمر الدولي.

وستساهم المدخلات التي جرى تلقيها في أثناء هذا الاجتماع والملاحظات المكتوبة في تطوير مشاريع القرارات الرسمية، التي ستقترح على المؤتمر الدولي. وسترسل مشاريع القرارات رسميًا بتاريخ 25 أكتوبر 2019، حسب الموعد النهائي الرسمي.